Journal Of the Iraqia University (76-4) 31 July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الصيغة الصرفية بين الثبات والتداول في الاستعمال العربي

م.د. مريم علي عجيل
جامعة تكريت /كلية التربية للبنات

المستخلص

يبحث هذا العمل في الصيغة الصرفية في اللغة العربية من حيث ثباتها في النظام الصرفي وتحولها في الاستعمال التداولي، منطلقًا من بيان مفهوم الصيغة في الدرس اللغوي القديم والحديث، وعلاقتها بالمعنى الأصلي، ثم تتبع مظاهر توجيه دلالتها بالسياق والمقام والوظيفة التواصلية. ويعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا وتداوليًا، مدعّمًا بدراسة تطبيقية لصيغ اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والتفضيل، مع شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والنصوص العربية المعاصرة. ويخلص إلى أن الصيغة الصرفية تمثل بنية دلالية ثابتة في النظام، لكنها مرنة في الاستعمال، قابلة للتحول الدلالي دون أن تفقد انتظامها البنيوي، بما يجسّد جدلية الثبات والتحول ويبرز حيوية النظام الصرفي العربي وقدرته على التكيّف مع حاجات التعبير في مختلف السياقات.

الكلمات المفتاحية: الصيغة الصرفية، الثبات والتحول، التداولية، السياق، المقام، الدلالة الصرفية، الاستعمال العربي.

Abstract

This work examines the morphological form in Arabic, focusing on its stability within the morphological system and its transformation in pragmatic usage. It begins by defining the concept of form in classical and modern linguistic studies and its relationship to original meaning. The research then traces how its semantic direction is guided by context, situation, and communicative function. The study employs a descriptive, analytical, and pragmatic approach, supported by an applied study of the active participle, passive participle, and superlative forms, with examples from the Holy Quran, Prophetic Hadith, and contemporary Arabic texts. The study concludes that the morphological form represents a fixed semantic structure within the system, yet it is flexible in usage, capable of semantic transformation without losing its structural regularity. This embodies the dialectic of stability and transformation and highlights the dynamism of the Arabic morphological system and its ability to adapt to the needs of expression in various contexts.**Keywords:** Morphological form, stability and transformation, pragmatics, context, situation, morphological semantics, Arabic usage.

المقدمة

تحتلّ الصيغة الصرفية مكانة مركزية في بنية اللغة العربية، إذ تمثّل الأداة الأساسية التي تتجسّد من خلالها طاقة الاشتقاق والتوليد، ويتحقق بها التنوّع المعجمي والدلالي انطلاقًا من أصول محدودة. فاللغة العربية، بما تمتلكه من نظام صرفي محكم، جعلت من الصيغة حلقة الوصل بين الجذر والمعنى، ووسيلة لضبط العلاقة بين المبنى والدلالة، الأمر الذي يفسّر العناية الكبيرة التي أولاها علماء العربية الأوائل لمباحث الأبنية والاشتقاق، وعدّوها من مفاتيح فهم اللغة واستيعاب أسرارها.وقد انطلق الدرس الصرفي العربي منذ نشأته من وعي عميق بأن اختلاف هيئات الكلمات ليس أمرًا شكليًا، بل هو اختلاف مقصود يراد به اختلاف المعاني والوظائف. فارتبطت الصيغة في التصور التراثي بالقياس والسماع، وغدت رمزًا لانتظام اللغة وثبات نظامها، حتى قيل إن العربية إنما قويت بصرفها، لما يتيحه من دقة في التعبير وقدرة على توليد الألفاظ مع الحفاظ على وحدة النظام. غير أن هذا التصور، على ما فيه من إحكام وتقعيد، ظلّ ينظر إلى الصيغة في الغالب من زاوية بنيوية معيارية، تجعلها قالبًا ثابتًا ذا دلالة أصلية محددة.غير أنّ اللغة، بوصفها كائنًا حيًّا، لا تقف عند حدود ما تقرّره القواعد، بل تتحقق في الاستعمال اليومي داخل سياقات تواصلية متنوّعة، تتدخل فيها عوامل المقام والقصدية والخلفية المعرفية والثقافية للمتكلمين. وفي هذا الفضاء التداولي، تنكشف للصيغة الصرفية وجوه جديدة من الوظيفة والدلالة، إذ قد تُستعمل صيغة اسم الفاعل للدلالة على الثبوت لا الحدوث، أو تُنزّل صيغ المبالغة منزلة الوصف العادي، أو تُستعمل صيغ التفضيل لأداء أغراض تقويمية أو انفعالية دون قصد المفاضلة الحقيقية. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر

في الصيغة لا بوصفها بنية ثابتة فحسب، بل بوصفها عنصرًا ديناميًا يتفاعل مع السياق والاستعمال.ومن هذا المنطلق، يتأسس هذا البحث على فكرة محورية مفادها أن الصيغة الصرفية في العربية تقوم على جدلية دقيقة بين الثبات والتحول: فهي من جهة بنية مقعَّدة في النظام الصرفي تحمل دلالة أصلية مستقرة، ومن جهة أخرى أداة مرنة قابلة للتوجيه التداولي بحسب مقتضيات الخطاب. وهذه الجدلية تمثّل مفتاحًا لفهم كثير من الظواهر الدلالية في النصوص العربية القديمة والحديثة، وتكشف عن قدرة العربية على الجمع بين الانضباط القاعدي والحيوية الاستعمالية.وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى الربط بين مستويين من مستويات الدرس اللغوي: مستوى التقعيد الصرفي التراثي الذي ركّز على ضبط الأبنية ومعانيها الأصلية، ومستوى التحليل التداولي الحديث الذي يجعل من الاستعمال والسياق أساسًا في تفسير المعنى. ومن خلال هذا الربط، يطمح البحث إلى تقديم رؤية متكاملة للصيغة الصرفية، تُبرز ثباتها البنيوي من جهة، ومرونتها الوظيفية من جهة أخرى، وتسهم في تعميق فهمنا للنظام الصرفي العربي في ضوء تطور المناهج اللسانية الحديثة. كما تتجلى أهمية البحث في تطبيق هذه الرؤية على نصوص قرآنية ونبوية ومعاصرة، بما يكشف عن استمرارية الظاهرة الصرفية عبر العصور وتجدّد وظائفها.

وتتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف تتفاعل الصيغة الصرفية في العربية بين ثباتها في النظام الصرفي وتحولها في الاستعمال التداولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الإشكالات، من قبيل: ما مفهوم الصيغة الصرفية عند القدماء والمحدثين؟ وما حدود دلالتها الأصلية في النظام؟ وكيف يسهم السياق والمقام والوظيفة التواصلية في توجيه هذه الدلالة؟ وإلى أي حدّ يمكن الحديث عن انتقال الصيغة من المعنى الحدثي إلى المعنى الوصفي أو التقويمي أو المجازي في الاستعمال؟

ولمعالجة هذه الإشكالات، يعتمد البحث منهجًا تكامليًا يجمع بين **المنهج الوصفي التحليلي** في عرض التصورات الصرفية التراثية والحديثة وتقعيدها، و**المنهج التداولي** في تحليل الاستعمال الفعلي للصيغ داخل سياقاتها الخطابية، فضلًا عن **المنهج التطبيقي** في دراسة نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث النبوي والنصوص العربية المعاصرة. ويهدف هذا الجمع المنهجي إلى رصد الظاهرة الصرفية في مستوييها: مستوى النظام، ومستوى الاستعمال.

المبحث الأول الصيغة الصرفية في الدرس اللغوي العربي (مفهومها وثباتها)

المطلب الأول: مفهوم الصيغة الصرفية عند القدماء والمحدثين

تُعدّ الصيغة الصرفية من الركائز الأساسية التي قام عليها الدرس اللغوي العربي منذ نشأته الأولى، إذ ارتبطت بها محاولة العلماء فهم بنية الكلمة العربية والكشف عن أسرار توليدها الدلالي. فاللغة العربية، بما تمتلكه من نظام اشتقاقي غني، جعلت من الصيغة مفتاحًا لتفسير العلاقة بين الجذر والمعنى، وبين المبنى والدلالة، الأمر الذي منح الصرف مكانة محورية في علوم العربية، وجعل الصيغة مظهرًا من مظاهر انتظام اللغة وثباتها (كمال بشر، ١٩٩٩، ص. ٨٥–٩٢)ولم يرد مصطلح "الصيغة" عند الأوائل بوصفه تعريفًا اصطلاحيًا مستقلًا كما هو الشأن في الدراسات المتأخرة، غير أنّ مفهومها كان حاضرًا بوضوح في تحليلاتهم للأبنية وتفسيرهم لاختلاف الدلالات باختلاف هيئات الكلمات. ويُعدّ كتاب سيبويه شاهدًا مبكرًا على هذا الوعي؛ إذ نجد فيه حديثًا متكررًا عن اختلاف المعنى باختلاف البناء، وربطه بين أبنية مثل "فَعَلَ" و"فَعَّلَ" و"أَفْعَلَ" وما تحمله من فروق دلالية، وإن لم يسمّ ذلك صراحة بـ"الصيغة الصرفية" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١: ص. ٣٥–٤٠)ومن خلال تتبع نصوص سيبويه، يتبيّن أن الصيغة عنده تُفهم ضمنًا بوصفها الهيئة التي تنتظم فيها حروف الكلمة، وتُكسى بها دلالة مخصوصة، مستنبطة من كلام العرب الموثوق. فحديثه عن المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة يقوم على افتراض أن لكل بناء معنى أصليًا، وأن العدول عنه لا يكون إلا بدليل من الاستعمال. وهذا يدل على أن الصيغة كانت تُنظر إليها باعتبارها عنصرًا دلاليًا ثابتًا داخل النظام اللغوي(سيبويه، ١٩٨٨، ج. ٢، ص. ١٥٠–١٥٥)ومع تطور الدرس الصرفي، برز مفهوم الصيغة بوضوح أكبر عند علماء الاشتقاق، وفي مقدمتهم ابن جني، الذي أولى عناية فائقة للعلاقة بين اللفظ والمعنى. فقد عرّف الاشتقاق بأنه "ردّ الفرع إلى الأصل في اللفظ والمعنى"، وهو تعريف يجعل من الصيغة الوسيط الذي تنتقل به الكلمة من أصلها إلى فروعها المتعددة(ابن جني، ١٩٥٢، ٢ج: ص. ١٣٣–١٣٦)، فالصيغة عنده ليست مجرد ترتيب صوتي، بل صورة صوتية ذات دلالة، تُمكّن من توليد ألفاظ جديدة مع المحافظة على قدر من المناسبة بين المبنى والمعنى.ويكشف تحليل ابن جني لأبنية الكلمات أن الصيغة تمثل قالبًا صرفيًا يضفي على الجذر بعدًا دلاليًا جديدًا، فصيغة "فاعل" تدل في أصلها على من قام بالفعل، وصيغة "مفعول" على من وقع عليه الفعل، وهكذا. ومن ثمّ تتجلى الصيغة بوصفها بنية منتظمة، تتكرر في اللغة، وتؤدي وظيفة دلالية محددة، وهو ما يجعلها أحد مظاهر الثبات في النظام الصرفي العربي(ابن جني، ١٩٥٢، ج. ١، ص. ٤٥–٥٠).أما في كتب الصرف المتأخرة، فقد اتجه العلماء إلى تقعيد

مفهوم الصيغة وربطه بالقياس والاطراد، كما نجد عند ابن يعيش في شرحه للمفصل، إذ يؤكد أن الأبنية الصرفية قوالب قياسية يُرجع إليها في توليد الكلمات، ما لم يمنع من ذلك سماع أو شذوذ. فالصيغة هنا قالب مضبوط بقواعد، تُحتكم إليه في الحكم على صحة الاستعمال اللغوي أو فساده(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ١، ص. ٢٠–٢٥)ويُفهم من هذا الاتجاه أن الصيغة أصبحت تُنظر إليها بوصفها عنصرًا من عناصر النظام المعياري للغة، تمثل وجهًا من وجوه ثباتها واستقرارها. فهي ليست خاضعة للأهواء الفردية، بل مقيدة بما نُقل عن العرب وبما استقر في القياس الصرفي. وهذا ما يفسّر عناية الصرفيين بتقسيم الصيغ إلى قياسية وسماعية، وجعل القياس أساسًا في ضبط أبنية اللغة(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ١، ص. ٢٦–٣٠)وقد عبّر السيوطي عن هذا الفهم حين أشار إلى أن الأبنية الصرفية تمثل "هيئات للكلمات" يُعرف بها اختلاف المعاني، وأن لكل صيغة دلالة وُضعت لها في أصل اللغة. فالصيغة عنده صورة شكلية، لكنها محمّلة بالمعنى، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر(السيوطي، ١٩٩٨، ج. ١، ص. ٢١٠–٢١٨)ويتضح من مجمل تصورات القدماء أن الصيغة الصرفية تمثل عندهم عنصرًا بنيويًا دلاليًا ثابتًا، يخضع لقواعد القياس ويُضبط بالسماع، ويُعدّ أداة أساسية لفهم نظام الاشتقاق في العربية. فهي قالب منتظم تتولّد فيه الكلمات، ورمز من رموز استقرار اللغة وانتظامها(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٤٥–٦٠)ومع انتقال الدرس اللغوي العربي إلى العصر الحديث، وتفاعله مع المناهج اللسانية الغربية، أعيد النظر في كثير من المفاهيم التراثية، ومنها مفهوم الصيغة الصرفية. فقد حاول المحدثون الإفادة من اللسانيات البنيوية في دراسة الأبنية الصرفية بوصفها وحدات شكلية داخل نسق لغوي متكامل. ويرى إبراهيم أنيس أن الصيغة تمثل "النموذج الصوتي" الذي تنتظم فيه حروف الكلمة، والذي يؤدي دورًا أساسيًا في التمييز الدلالي بين الكلمات(أنيس، ١٩٧٥، ص. ١١٠–١٢٠)ويؤكد أنيس أن اختلاف الصيغ يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعاني أو الوظائف، وهو ما يعني أن الصيغة عنصر فاعل في إنتاج الدلالة، لا مجرد شكل خارجي للكلمة. غير أن دراسته للصيغة جاءت في إطار بنيوي يركز على العلاقات الشكلية داخل النظام، أكثر من تركيزه على بعدها الاستعمالي(أنيس، ١٩٧٥، ص. ١٢١–١٢٥)أما تمام حسان، فقد قدّم تصورًا أكثر شمولًا للصيغة حين أدخلها ضمن منظومة "القرائن" التي تحدد المعنى في اللغة. فالصيغة عنده قرينة صرفية تتكامل مع القرائن الصوتية والنحوية والمعجمية والسياقية لإنتاج الدلالة في الخطاب. وبهذا لم تعد الصيغة ذات قيمة مستقلة بذاتها، بل جزءًا من شبكة علاقات وظيفية تتحقق داخل السياق(حسان، ١٩٩٤، ص. ٩٥–١٠٥)ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في فهم الصيغة، إذ لم تعد تُدرس بوصفها قالبًا ثابتًا فحسب، بل بوصفها أداة وظيفية تتحدد قيمتها بحسب الاستعمال. فصيغة اسم الفاعل، مثلًا، قد تدل على الحدوث أو الثبوت أو الصفة الدائمة تبعًا للسياق، وهو ما يكشف عن مرونة الصيغة وقدرتها على التكيف مع مقتضيات الخطاب(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٠٦–١١٢)وفي السياق نفسه، يرى أحمد مختار عمر أن الصيغة الصرفية من أهم وسائل التوليد المعجمي في العربية، إذ تمكّن اللغة من إنتاج عدد هائل من الألفاظ انطلاقًا من أصول محدودة، غير أن هذه القدرة التوليدية تظل محكومة بقبول الاستعمال عند المتكلمين، مما يجعل الصيغة مجالًا للتفاعل بين النظام والوظيفة(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢١٠–٢٢٠)ويبرز عند كمال بشر الاهتمام بالبنية الصرفية من منظور بنيوي، حيث يرى أن الصيغ تمثل وحدات داخل نسق لغوي يقوم على علاقات تضاد وتكامل، وأن قيمتها تتحدد من خلال موقعها في هذا النسق. فالصيغة عنده عنصر في نظام شكلي متماسك، يؤدي وظيفة تمييزية في إنتاج المعنى(بشر، ١٩٩٩، ص. ٩٣–٩٧).ومن خلال هذه التصورات الحديثة، يتضح أن مفهوم الصيغة الصرفية قد اتسع ليشمل بعدها الوظيفي والاستعمالي، دون أن يفقد ارتباطه بجذوره التراثية التي ركزت على القياس والثبات. فالمحدثون، على اختلاف اتجاهاتهم، لم ينفوا الدلالة الأصلية للصيغ، لكنهم أكدوا أن معناها النهائي لا يتحدد إلا داخل السياق التداولي(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٢١–٢٢٥).وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصيغة الصرفية في الدرس اللغوي العربي، قديمه وحديثه، تمثل نقطة التقاء بين الثبات والتحول: فهي من جهة قالب بنيوي ثابت مقعَّد في النظام، ومن جهة أخرى أداة مرنة قابلة للتأويل والتوظيف في الاستعمال. وهذا ما يجعلها مدخلًا مناسبًا لدراسة جدلية الثبات والتداول في العربية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تتبعه في مباحثها اللاحقة(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٦١–٦٥).

المطلب الثاني: الصيغ القياسية والسماعية وأثرهما في الثبات

يقوم النظام الصرفي في العربية على مبدأين كبيرين شكّلا معًا أساس تقعيد الصيغ وضبطها، وهما: القياس والسماع. فمن خلالهما سعى الصرفيون إلى تحقيق التوازن بين ما استقر في كلام العرب من جهة، وما تقتضيه طبيعة اللغة من إمكان التوليد والامتداد من جهة أخرى. ولم يكن هذا التوازن أمرًا شكليًا، بل كان تعبيرًا عن وعي عميق بضرورة الحفاظ على ثبات النظام الصرفي، مع إتاحة مجال مقنّن لتوسع اللغة ونموّها(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٣١–٣٦).فالقياس في اصطلاح الصرفيين هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أي إلحاق فرع بأصل ثبت سماعه عن العرب، لوجود شبه بينهما في البنية أو الدلالة. وبهذا المعنى، يمثّل القياس آلية عقلية تنظّم الاستعمال اللغوي وتمنحه طابع الاطراد، إذ لا يظل المتكلم حبيس ما سمعه فحسب، بل يُتاح له أن يُنشئ ألفاظًا جديدة ما دامت منسجمة مع القواعد المستنبطة من كلام العرب(سيبويه،

١٩٨٨، ج. ١، ص. ١٢–١٨).وقد أدرك سيبويه مبكرًا قيمة القياس في ضبط اللغة، فجعله أصلًا من أصول الاحتجاج، إلى جانب السماع، وعدّ ما قيس على كلام العرب من كلامهم. ومن ثمّ غدا القياس عنده وسيلة لإثبات صحة الأبنية الصرفية التي لم تُسمع بعينها، لكنها جاءت على مثال ما سُمع، وهو ما يدل على أن الصيغ القياسية تمثل الامتداد الطبيعي للنظام الصرفي في اللغة(سيبويه، ١٩٨٨، ج. ١، ص. ١٩–٢٥).

غير أنّ القياس لم يكن عند الأوائل مطلقًا من كل قيد، بل كان مشروطًا بوجود أصل سماعي يُقاس عليه، وبسلامة القياس من معارضة نصّ مسموع. فالصيغة القياسية، وإن كانت تُعدّ صحيحة في ذاتها، تظل خاضعة لسلطان السماع، الذي يمثّل المرجع الأعلى في تقويم الاستعمال اللغوي. وهذا ما يجعل القياس أداة لضبط الثبات لا لزعزعته، لأنه يعمل داخل حدود ما ثبت عن العرب(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ١، ص. ٢٢–٢٧).أما السماع، فيمثّل الجانب النقلي في الدرس الصرفي، وهو ما رُوي عن العرب الفصحاء من أبنية وصيغ استُعملت في كلامهم، سواء أكانت مطردة أم شاذة. فالصيغ السماعية هي التي ثبت استعمالها بنقل موثوق، دون أن تكون بالضرورة منسجمة مع القواعد القياسية العامة. وقد احتلّ السماع منزلة عليا في الاحتجاج، حتى قُدّم في كثير من المواضع على القياس إذا تعارضا(السيوطي، ١٩٩٨، ج. ١، ص. ١٨٠–١٨٥)ويكشف هذا التقديم للسماع عن حرص الصرفيين على ربط النظام الصرفي بالاستعمال الحقيقي للغة، وعدم الاكتفاء بالتجريد العقلي. فالصيغة السماعية، وإن خالفت القياس، تُعدّ جزءًا من النظام لأنها نُقلت عن العرب، وهو ما يعكس تصورًا مرنًا للثبات، يقوم على الجمع بين القاعدة والاستعمال، لا على إقصاء أحدهما(السيوطي، ١٩٩٨، ج. ١، ص. ١٨٦–١٩٠)وقد مثّل هذا التمييز بين القياسي والسماعي أساسًا لتصنيف الصيغ في كتب الصرف، حيث نجدهم يقررون أن من الأبنية ما هو مطرد يُقاس عليه، ومنها ما هو شاذ يُحفظ ولا يُقاس. فصيغة "مِفْعَل" مثلًا في أسماء الآلة قياسية، في حين أن بعض الأبنية كـ"أُفْعُولة" أو "فِعّيل" قد تُعدّ سماعية في مواضع مخصوصة. وبهذا يتحدد مجال الثبات في النظام الصرفي من خلال ما يُقاس وما يُحفظ(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٣٧–٤٢)ويرى ابن جني أن السماع هو الأساس الذي يُبنى عليه القياس، إذ لا قياس بلا أصل مسموع، ولا اعتبار لقياس يعارض المنقول. ومع ذلك، يؤكد أن القياس ضرورة عقلية لتفسير كثرة الأبنية في اللغة، ولتسويغ ما لم يُنقل نصًّا عن العرب، مما يجعل القياس أداة لتوسيع النظام مع المحافظة على انسجامه الداخلي(ابن جني، ١٩٥٢، ج. ١، ص. ١٠٠–١٠٥)ومن هذا المنظور، تغدو الصيغة القياسية رمزًا من رموز ثبات النظام الصرفي، لأنها تعبّر عن انتظام القواعد واطرادها، في حين تمثل الصيغة السماعية شاهدًا على ثراء اللغة وتنوعها، لكنها في الوقت نفسه تظل محصورة في دائرة النقل، فلا تُتخذ أساسًا للتوليد إلا في أضيق الحدود(ابن جني، ١٩٥٢، ج. ١، ص. ١٠٦–١١٠)وقد أسهم هذا التوازن بين القياس والسماع في حفظ بنية العربية من التفكك، إذ حال دون أن تتحول الصيغ إلى مجال فوضوي مفتوح، وفي الوقت نفسه لم يُغلق الباب أمام نمو اللغة وتوسعها. فالثبات هنا ليس جمودًا، بل انتظامًا يسمح بالحركة المنضبطة داخل حدود القاعدة(بشر، ١٩٩٩، ص. ٨٨–٩٢)وفي الدرس الصرفي المتأخر، ولا سيما عند ابن يعيش والسيوطي، نجد تأكيدًا واضحًا على هذا المعنى، حيث تُعرض الصيغ القياسية بوصفها الأصول التي يُرجع إليها، بينما تُذكر الصيغ السماعية في مواضعها مع التنبيه على عدم القياس عليها. ويكشف هذا العرض عن تصور معياري للصيغة، يجعل من القياس أساس الثبات، ومن السماع حدًّا له(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ١، ص. ٢٨–٣٣)ومع مجيء الدراسات اللغوية الحديثة، أُعيد النظر في مفهوم القياس والسماع، لا بوصفهما مجرد آليتين معياريتين، بل باعتبارهما مظهرين من مظاهر العلاقة بين النظام والاستعمال. فقد رأى بعض المحدثين أن القياس يعكس البعد البنيوي للغة، في حين يجسد السماع بعدها التداولي، حيث تُحفظ الصيغ كما استُعملت في الواقع اللغوي(أنيس، ١٩٧٥، ص. ١٣٠–١٣٥)ويذهب تمام حسان إلى أن القياس يمثل جانب "النظام" في اللغة، بينما يمثّل السماع جانب "الاستعمال"، وأن التفاعل بينهما هو الذي يضمن للغة استقرارها وحيويتها في آن واحد. فالصيغة القياسية تعكس انتظام القاعدة، في حين تكشف الصيغة السماعية عن مرونة الاستعمال وقدرته على الخروج المحدود عن القياس دون الإخلال بالنظام العام(حسان، ١٩٩٤، ص. ١١٢–١١٨)أما أحمد مختار عمر، فيرى أن الصيغ القياسية تمثل الطاقة التوليدية للغة العربية، إذ تتيح للمتكلمين أن يبتكروا ألفاظًا جديدة تلائم حاجات العصر، ما دامت منسجمة مع القوالب الصرفية المألوفة. غير أن هذا التوليد يظل مقيدًا بقبول الاستعمال، مما يجعل للسماع دورًا مستمرًا في تقويم ما يستحدث من صيغ(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٢٣–٢٢٨)ومن خلال هذا المنظور الحديث، يتضح أن القياس والسماع لا يُفهمان اليوم على أنهما مجرد معيارين تقليديين، بل بوصفهما آليتين تعبّران عن جدلية النظام والاستعمال، أو الثبات والتحول، في الصيغ الصرفية. فالقياس يضمن استقرار الأبنية، والسماع يفتح الباب أمام تنوعها المحدود، وكلاهما يسهم في حفظ هوية العربية الصرفية(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٢٩–٢٣٢).وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصيغ القياسية والسماعية تمثلان معًا ركيزتين لثبات النظام الصرفي في العربية: فبالقياس يتحقق الاطراد والتوليد المنظم، وبالسماع يُصان التراث اللغوي ويُعترف بما خرج عن القاعدة من أبنية استقر استعمالها.

ومن تفاعلهما يتكوّن ذلك التوازن الدقيق الذي منح العربية قدرتها على الاستمرار والتجدد دون أن تفقد نظامها الصرفي المحكم(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٤٣–٤٦).

المطلب الثالث: علاقة الصيغة بالمعنى الأصلي في النظام الصرفي

تقوم العربية، في بنيتها الصرفية، على مبدأ وثيق الصلة بين الصيغة والمعنى، حتى غدا من المسلّم به عند علمائها أن "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى"، وأن اختلاف الأبنية الصرفية ليس أمرًا شكليًا محضًا، بل هو اختلاف دلالي مقصود في أصل الوضع اللغوي. ومن ثمّ فإن الصيغة الصرفية لا تُفهم في النظام العربي بوصفها قالبًا صوتيًا فحسب، وإنما بوصفها حاملاً لمعنى أصلي يلازمها حيثما استُعملت، ما لم يصرفها عن ذلك صارف من السياق أو المقام(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٥–٢٢)وقد تشكّل هذا التصور في وقت مبكر من تاريخ الدرس اللغوي، حين تنبّه العلماء إلى أن اختلاف أبنية الفعل مثل "فَعَلَ" و"فَعَّلَ" و"أَفْعَلَ" يقتضي اختلافًا في المعنى، كالتعدية والتكثير والمبالغة، وأن صيغ الأسماء كذلك تتباين دلالاتها باختلاف أوزانها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. وهذا الوعي هو الذي مهّد للقول بأن لكل صيغة معنى أصليًا وُضعت له في اللغة(عبد التواب، ١٩٩٧، ص. ١٨٣–١٨٨)ويُعدّ ابن جني من أبرز من نظّر لهذه العلاقة بين الصيغة والمعنى، إذ أكّد في "الخصائص" أن الألفاظ إنما تختلف صيغها لاختلاف معانيها، وأن العرب لم تضع الأبنية اعتباطًا، بل راعت فيها مناسبة بين اللفظ والمعنى. فالصيغة عنده ليست مجرد صورة صوتية، بل تجسيد دلالي لمعنى مخصوص، يتجلّى في هيئة اللفظ وترتيب حروفه(ابن جني، ١٩٥٢، ج. ٢، ص. ١٤٧–١٥٠)ويُفهم من كلام ابن جني أن الصيغة تمثل مستوى من مستويات الدلالة في اللغة، إذ إن اختلافها يؤدي إلى اختلاف المعنى ولو اشترك اللفظ في الجذر. فقولنا: "ضَرَبَ"، و"ضارِب"، و"مَضروب"، لا يغيّر فيه الجذر، وإنما تغيّره الصيغة التي تضيف إلى الأصل دلالة الحدوث أو الفاعلية أو المفعولية. وهذا يدل على أن الصيغة عنصر بنيوي دلالي لا ينفصل عن المعنى في النظام الصرفي(ابن جني، ١٩٥٢، ج. ١، ص. ٥٢–٥٨)وفي السياق نفسه، أشار عبد القاهر الجرجاني، وإن كان اهتمامه موجّهًا أساسًا إلى النظم والبلاغة، إلى أن اختلاف الصيغ الصرفية يؤثر في المعنى وفي طريقة تلقيه، وأن اختيار المتكلم لصيغة دون أخرى ليس أمرًا اعتباطيًا، بل تحكمه مقتضيات الدلالة والسياق. وهذا يعكس إدراكًا مبكرًا لأهمية الصيغة في بناء المعنى داخل الخطاب(الجرجاني، ١٩٨٤، ص. ٩٦–١٠١)وقد جاء فاضل السامرائي في العصر الحديث ليعيد قراءة هذه العلاقة من منظور دلالي صريح، فبيّن في كتابه "معاني الأبنية في العربية" أن لكل صيغة معنى أصليًا ثابتًا في النظام، وأن هذه المعاني تشكّل ما يمكن تسميته بـ"الدلالة المركزية" للصيغة، التي تظل حاضرة في الاستعمال مهما تنوّعت السياقات. فصيغة "فاعل" تدل في أصلها على الحدوث والتجدد، وصيغة "فعيل" على الثبوت والدوام، وصيغة "فَعّال" على الكثرة والمبالغة، وهكذا(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٤٥–٦٠)ويؤكد السامرائي أن فهم هذه المعاني الأصلية شرط أساس لفهم النصوص العربية، ولا سيما القرآن الكريم، إذ إن العدول من صيغة إلى أخرى في السياق القرآني ليس عفوًا، بل هو توجيه دلالي مقصود، يراعي الفروق الدقيقة بين الأبنية. وهذا يبرز مدى رسوخ فكرة ارتباط الصيغة بالمعنى في التصور العربي للغة(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٦١–٦٨)غير أن هذا الارتباط لا يعني الجمود التام، إذ إن العلماء أنفسهم أقرّوا بأن الصيغة قد تُستعمل أحيانًا في غير معناها الأصلي، إمّا مجازًا أو توسعًا أو تبعًا للسياق. ومع ذلك، يظل المعنى الأصلي هو المرجع الذي يُقاس عليه هذا الاستعمال، وهو الخلفية الدلالية التي لا تنفكّ الصيغة عنها في النظام الصرفي(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٢٠–١٢٦)وفي كتب الدلالة الحديثة، نجد تأكيدًا لهذا التصور، حيث يرى أحمد مختار عمر أن الصيغة الصرفية تمثل مستوى من مستويات الدلالة المعجمية، وأن لها إسهامًا مباشرًا في تحديد معنى الكلمة قبل دخولها في السياق التركيبي. فالمتكلم يدرك معنى الكلمة ابتداءً من صيغتها، ثم يُعدّل هذا المعنى أو يخصّصه بحسب السياق(عمر، ٢٠٠٣، ص. ١٩٨–٢٠٥)أما إبراهيم أنيس، فيرى أن العلاقة بين الصيغة والمعنى ليست علاقة آلية صارمة، لكنها في الغالب علاقة منتظمة، تقوم على ترابط تاريخي واستعمالي بين الأبنية ودلالاتها، مما يجعل الصيغة أداة أساسية في التمييز المعجمي داخل اللغة العربية(أنيس، ١٩٧٥، ص. ١١٨–١٢٤)ومن زاوية أخرى، يربط تمام حسان بين الصيغة والمعنى من خلال مفهوم القرائن، فيعدّ الصيغة قرينة صرفية تسهم في تحديد الدلالة، لكنها لا تعمل منفردة، بل تتكامل مع غيرها من القرائن داخل السياق. ومع ذلك، فإنه لا ينفي أن للصيغة قيمة دلالية أصلية تُستحضر عند تفسير المعنى، وإن كانت قابلة للتوجيه بحسب الاستعمال(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٢٧–١٣٢)ويكشف هذا التداخل بين المعنى الأصلي للصيغة والاستعمال السياقي عنها أنها تمثل منطقة وسطى بين الثبات والتحول: فهي من حيث النظام تحمل دلالة مركزية ثابتة، ومن حيث الاستعمال قد تنفتح على دلالات فرعية أو مجازية. وهذا ما يمنح النظام الصرفي العربي مرونته دون أن يفقد تماسكه الداخلي(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٠٦–٢١٠).وبناءً على ذلك، يمكن القول إن علاقة الصيغة بالمعنى الأصلي في العربية علاقة تأسيسية، يقوم عليها بناء النظام الصرفي برمته. فالصيغة ليست مجرد وعاء شكلي للجذر، بل هي عنصر دلالي فاعل، يوجّه المعنى ويوسّعه ويحدّده. ومن ثمّ

فإن فهم هذه العلاقة يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم جدلية الثبات والتحول في الصيغ الصرفية، وهو ما سيمهّد للانتقال إلى دراسة الصيغة في ضوء التداول والاستعمال في المبحث الثاني(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٦٩–٧٢).

المبحث الثاني الصيغة الصرفية في ضوء التداول والاستعمال

المطلب الأول: مفهوم التداول في الدرس اللغوي الحديث

لم يعد البحث في الظواهر اللغوية الحديثة مقتصرًا على وصف البنى الصرفية أو النحوية في ذاتها، بل اتجه إلى تجاوز حدود النظام الداخلي للغة نحو دراسة اللغة في سياق استعمالها الفعلي بين المتكلمين. ومن هنا برزت التداولية بوصفها اتجاهًا لسانيًا يسعى إلى فهم اللغة من حيث هي نشاط تواصلي، تتحقق فيه الدلالة من خلال تفاعل المتكلم والسامع داخل سياق محدد، تحكمه مقاصد وخلفيات ومعطيات مقامية وثقافية(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٤٠–٢٤٦)وقد نشأت التداولية في اللسانيات الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين، متأثرة بأعمال فلاسفة اللغة، ولا سيما أوستن وسيرل وغرايس، الذين نقلوا الاهتمام من معنى الجملة في ذاتها إلى معنى القول في سياقه، ومن اللغة بوصفها نسقًا مجردًا إلى اللغة بوصفها فعلًا يُنجز في الواقع. فالكلام، في هذا المنظور، ليس مجرد نقل لمعلومات، بل هو إنجاز لأفعال اجتماعية كالوعد والأمر والسؤال والتقرير(المسدي، ١٩٩١، ص. ١٨٠–١٨٨)ومن خلال هذا التحول، غدت التداولية تعنى بدراسة مقاصد المتكلمين، وكيفية توجيه الأقوال لتحقيق أغراض تواصلية معينة، وما يستلزمه ذلك من معرفة بالسياق والمقام والعلاقة بين أطراف الخطاب. وهكذا أصبحت الدلالة التداولية مكملة للدلالة المعجمية والنحوية، بل متقدمة عليهما في كثير من الأحيان، لأنها تمثل المعنى الذي يُراد بالفعل في الاستعمال(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٣٤–١٤٠)وفي السياق العربي، دخل مفهوم التداول إلى الدرس اللغوي الحديث مع احتكاك الباحثين العرب باللسانيات الغربية، فحاولوا استيعابه وربطه بالتراث البلاغي والأصولي العربي، الذي كان بدوره يعنى بالسياق والمقام ومقتضى الحال. وقد وجد بعضهم في مفاهيم كـ"مراعاة المقام" و"دلالة الحال" و"أسباب النزول" جذورًا عربية مبكرة للفكر التداولي، وإن اختلفت المصطلحات والأطر النظرية(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٢٥–٣٥)ويُعدّ تمام حسان من أوائل من أسهموا في إدماج البعد التداولي في الدرس اللغوي العربي، حين أكّد أن المعنى لا يُستخلص من البنية وحدها، بل من تضافر قرائن متعددة، منها ما هو صرفي ونحوي، ومنها ما هو سياقي ومقامي. فالمتكلم لا يختار ألفاظه وصِيَغه اعتباطًا، بل يوجّهها بحسب المقام الذي يتكلم فيه والغرض الذي يقصده(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ١٥–٢٥)ومن هذا المنطلق، تصبح التداولية إطارًا ضروريًا لفهم الظواهر الصرفية في الاستعمال، إذ إن الصيغة الصرفية، وإن كانت تحمل معنى أصليًا في النظام، فإن قيمتها الدلالية النهائية تتحدد من خلال السياق التداولي الذي ترد فيه. فصيغة اسم الفاعل، مثلًا، قد تُستعمل للدلالة على الحال أو الاستقبال أو الثبوت، بحسب ما يقتضيه المقام، وهو ما لا يمكن تفسيره تفسيرًا صرفيًا محضًا(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٤٧–٢٥٢)ويرى أحمد مختار عمر أن التداولية تمثل امتدادًا طبيعيًا لعلم الدلالة، إذ تعنى بالمعنى في الاستعمال، لا بالمعنى في المعجم فقط. فالدلالة التداولية عنده هي التي تكشف كيف تتغير القيم الدلالية للألفاظ والصيغ تبعًا للسياق، وكيف يسهم المتكلم في توجيه المعنى من خلال اختياره لصيغة دون أخرى(المسدي، ١٩٩١، ص. ١٨٩–١٩٥)أما عبد السلام المسدي، فينظر إلى التداولية بوصفها انتقالًا من "لسانيات النسق" إلى "لسانيات الخطاب"، حيث لا تُدرس اللغة بوصفها بنية مغلقة، بل باعتبارها ممارسة اجتماعية تتحقق في نصوص وخطابات، تتأثر بالثقافة والمعرفة المشتركة بين أطراف التخاطب. وهذا التصور يفتح المجال أمام دراسة الصيغة الصرفية من زاوية وظيفتها في الخطاب، لا من زاوية بنيتها فقط(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٤١–١٤٦)ويؤكد الدارسون أن من أهم مفاهيم التداولية: السياق، والمقام، والقصدية، والاستلزام الحواري، إذ تمثل هذه العناصر مفاتيح لفهم المعنى المقصود من القول. فالسياق يشمل ما يحيط بالكلام من ظروف لغوية وغير لغوية، والمقام يعبّر عن الوضعية التواصلية، والقصدية تتصل بنيّة المتكلم، أما الاستلزام فيشير إلى ما يُفهم ضمنًا من القول دون أن يُصرَّح به(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٣٦–٤٥)ومن خلال هذه المفاهيم، يتضح أن التداولية لا تلغي دور البنية، لكنها تعيد توجيهه داخل إطار أوسع، يجعل من الاستعمال المحكّ الحقيقي لتحديد المعنى. فالصيغة الصرفية، في هذا الإطار، لا تُفسَّر بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، بل يُنظر إليها بوصفها أداة يختارها المتكلم لتحقيق غرض تواصلي معين(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٢٦–٣٥)وفي هذا السياق، يبرز دور التداولية في تفسير كثير من الظواهر الصرفية التي حيّرت الدارسين في إطار التحليل البنيوي الخالص، مثل استعمال صيغ الماضي للدلالة على المستقبل، أو صيغ اسم الفاعل للدلالة على الثبوت، أو صيغ التفضيل للدلالة على مجرد الوصف دون مفاضلة. فهذه الاستعمالات لا تُفهم إلا إذا أُخذ في الاعتبار المقام والقصدية والوظيفة الخطابية(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٥٣–٢٥٨)وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مفهوم التداول في الدرس اللغوي الحديث يمثل تحوّلًا في زاوية النظر إلى اللغة، من التركيز على البنية إلى التركيز على الاستعمال، ومن وصف الصيغ في ذاتها إلى دراسة وظائفها في

الخطاب. وهذا التحول يمهّد الطريق لدراسة الصيغة الصرفية بوصفها عنصرًا فاعلًا في الفعل التواصلي، تتحدد قيمته من خلال تفاعله مع السياق والمقام، وهو ما ستسعى المباحث اللاحقة إلى الكشف عنه في ضوء نماذج تطبيقية(المسدي، ١٩٩١، ص. ١٩٦–٢٠٣).

المطلب الثاني: تحوّل دلالة الصيغة بالسياق والاستعمال

إذا كانت الصيغة الصرفية في النظام العربي تحمل معنى أصليًا ثابتًا تقرره القاعدة الصرفية، فإن هذا المعنى لا يظل على حاله دائمًا حين تنتقل الصيغة إلى حيّز الاستعمال التداولي، إذ تتدخل عوامل السياق والمقام والقصدية لتوجيه الدلالة وتوسيعها أو تخصيصها، وربما صرفها عن معناها الأول إلى معانٍ فرعية أو مجازية. ومن هنا برزت مسألة تحوّل دلالة الصيغة بوصفها مظهرًا من مظاهر حيوية اللغة وتفاعلها مع حاجات التخاطب(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٥٩–٢٦٤)وقد تنبّه الدرس اللغوي العربي، قديمه وحديثه، إلى أن الألفاظ لا تؤخذ دلالتها من بنيتها وحدها، بل من موقعها في الكلام، وأن الصيغة الصرفية، على أهميتها، لا تكفي بمفردها لتحديد المعنى المقصود. فالسياق هو الذي يمنح الصيغة قيمتها الدلالية النهائية، ويجعلها قابلة للتأويل على وجوه شتى بحسب المقام الذي ترد فيه(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٥٢–٥٨)ويؤكد تمام حسان أن المعنى في العربية نتاج تضافر قرائن متعددة، منها الصيغة، غير أن هذه القرينة لا تعمل إلا في إطار السياق العام للخطاب. فصيغة واحدة قد تؤدي معاني مختلفة إذا اختلف المقام، وهو ما يدل على أن الدلالة الصرفية دلالة قابلة للتوجيه التداولي، لا دلالة جامدة ثابتة في كل استعمال(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٤٦–١٥٢)ومن الأمثلة البارزة على ذلك استعمال صيغة اسم الفاعل، التي تدل في أصل وضعها على الحدوث والتجدد، لكنها قد تُستعمل في السياق للدلالة على الثبوت والدوام، كما في قوله تعالى :﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، حيث خرجت الصيغة عن معنى الحدوث إلى معنى الصفة الدائمة، استجابة لمقتضيات السياق العقدي والدلالي. وهذا التحول لا يمكن تفسيره تفسيرًا صرفيًا محضًا، بل لا بد فيه من استحضار السياق التداولي(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٨١–٨٨)وفي هذا الإطار، يرى فاضل السامرائي أن العدول من صيغة إلى أخرى في النص القرآني كثيرًا ما يكون توجيهًا دلاليًا مقصودًا، يراد به إبراز معنى خاص يفرضه السياق. فاختيار صيغة "فعيل" بدل "فاعل"، مثلًا، يدل على الثبوت، في حين تدل "فاعل" على الحدوث، غير أن هذا الفرق قد يُستثمر تداوليًا لإيصال دلالة مخصوصة تتجاوز المعنى الصرفي الأصلي(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٨٩–٩٥)ولا يقتصر هذا التحول على الصيغ الاسمية، بل يشمل الصيغ الفعلية كذلك، إذ قد يُستعمل الماضي للدلالة على المستقبل تحقيقًا للوقوع أو توكيدًا له، كما في الأسلوب القرآني :﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾، حيث خرج الماضي عن دلالته الزمنية الأصلية إلى معنى الاستقبال المتيقَّن، بفعل السياق المقامي الذي يقتضي التهويل والتأكيد. وهنا يتجلّى بوضوح أثر التداول في توجيه دلالة الصيغة(عبد التواب، ١٩٩٧، ص. ٢٠١–٢٠٥)ويرى أحمد مختار عمر أن هذا اللون من التحول الدلالي يؤكد أن المعنى ليس معطًى ثابتًا في الصيغة، بل نتيجة تفاعل بين الدلالة المعجمية والدلالة السياقية، وأن الاستعمال هو الذي يحدد في النهاية القيمة الدلالية التي تستقر في ذهن المتلقي(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٦٥–٢٧٠)ومن منظور تداولي، لا يُعدّ هذا التحول خروجًا عن القاعدة، بل هو توظيف واعٍ لإمكانات النظام اللغوي لخدمة أغراض تواصلية. فالمتكلم يختار الصيغة التي تحقق له أقصى قدر من التأثير الدلالي في السامع، ولو أدى ذلك إلى العدول عن معناها الأصلي إلى معنى مجازي أو سياقي(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٥٩–٦٤)ويشير عبد السلام المسدي إلى أن الخطاب لا يُفهم إلا في ضوء شروط إنتاجه، وأن البنية اللغوية، مهما بلغت من الدقة، لا تكشف وحدها عن المعنى المقصود ما لم تُقرأ في سياقها التداولي. وهذا ينسحب على الصيغة الصرفية التي تظل مفتوحة على إمكانات تأويلية متعددة بحسب السياق الذي ترد فيه(المسدي، ١٩٩١، ص. ٢٠٤–٢١٠)وتكشف دراسة الاستعمال المعاصر للعربية عن استمرار هذه الظاهرة، إذ تُستعمل كثير من الصيغ في الخطاب الإعلامي والأدبي بمعانٍ توسعية تتجاوز معناها الأصلي، مثل استعمال صيغ المبالغة للدلالة على مجرد الوصف، أو صيغ التفضيل دون قصد المفاضلة الحقيقية، وهو ما يعكس تأثير السياق التداولي في إعادة توجيه دلالة الصيغة(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٦٦–٧٢)ومن ثمّ يمكن القول إن تحوّل دلالة الصيغة بالسياق والاستعمال يمثل وجهًا من وجوه التفاعل بين الثبات والتحول في النظام الصرفي: فالصيغة تحمل معنى أصليًا ثابتًا في النظام، لكنها في الاستعمال التداولي تنفتح على معانٍ فرعية أو مجازية، يفرضها السياق والمقام والقصدية. وهذا ما يمنح اللغة العربية قدرتها على التعبير الدقيق والمرن في آن واحد(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٥٣–١٥٨). وبناءً على ذلك، يغدو تحليل الصيغة الصرفية في ضوء التداول ضرورة لفهم كثير من الظواهر الدلالية في النصوص العربية، إذ يكشف عن أن المعنى لا يُستخلص من الصيغة وحدها، بل من تفاعلها مع السياق والاستعمال، وهو ما يمهّد للانتقال في المطلب التالي إلى دراسة أثر المقام والوظيفة التواصلية في توجيه الصيغة(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٧١–٢٧٥).

المطلب الثالث: أثر المقام والوظيفة التواصلية في توجيه الصيغة

إذا كان السياق العام يسهم في توجيه دلالة الصيغة الصرفية، فإن المقام التخاطبي والوظيفة التواصلية التي ينهض بها الخطاب يضفيان على هذه الصيغة بعدًا تداوليًا أدق، يجعلها أداة فاعلة في تحقيق مقاصد المتكلم، لا مجرد قالب بنيوي يحمل معنى أصليًا ثابتًا. فالمتكلم، وهو يختار صيغة بعينها، لا ينظر إلى دلالتها الصرفية المجردة فحسب، بل يراعي ما يقتضيه المقام من تأكيد أو تهويل أو تقريب أو تهذيب أو غير ذلك من الوظائف التي تحكم سير الخطاب(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٦٥–٧٠)وقد تنبّه التراث البلاغي العربي إلى هذا المعنى حين جعل "مراعاة المقام" و"مطابقة الكلام لمقتضى الحال" أساسًا من أسس البلاغة، وهو ما يكشف عن وعي مبكر بأثر الظروف المقامية في توجيه البنية اللغوية، ومنها الصيغ الصرفية. فالبلاغيون لم ينظروا إلى اختيار الصيغة على أنه أمر اعتباطي، بل عدّوه جزءًا من حسن السبك وإصابة المعنى بحسب حال المخاطب والمقام الذي يُلقى فيه الكلام(الجرجاني، ١٩٨٤، ص. ١٠٠–١٠٥)وفي ضوء اللسانيات التداولية الحديثة، أعيد إحياء هذا المفهوم تحت مسميات جديدة، فصار المقام يُنظر إليه بوصفه مجموع الشروط التي يُنتج فيها الخطاب، من علاقة المتكلم بالمخاطب، إلى طبيعة الموضوع، إلى الغرض المقصود من القول. وفي هذا الإطار، تصبح الصيغة الصرفية أداة يختارها المتكلم لتأدية وظيفة تواصلية معينة داخل هذا المقام(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٤٠–٤٥)ويرى تمام حسان أن المعنى لا يتحدد إلا بتضافر القرائن، وفي مقدمتها القرينة المقامية، التي توجّه القرائن الأخرى، ومنها الصيغة الصرفية. فالصيغة قد تحمل معنى أصليًا في النظام، غير أن المقام هو الذي يحدد أيًّا من معانيها المحتملة يُراد في الاستعمال، وقد يدفع إلى العدول بها عن معناها الأول إلى معنى آخر تفرضه الوظيفة التواصلية للخطاب(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٥٨–١٦٤).

ومن أوضح الأمثلة على ذلك استعمال صيغ المبالغة في مقام المدح أو الذم، حيث لا يُقصد بها دائمًا إفادة الكثرة الحقيقية للفعل، بل قد تُستعمل لأداء وظيفة تقويمية أو انفعالية، كما في وصف شخص بأنه "كذّاب" أو "صبّار"، إذ يُراد توجيه موقف المتكلم من الموصوف بقدر ما يُراد الإخبار عن كثرة الفعل. فالمقام هنا هو الذي يمنح الصيغة قوتها الدلالية الخاصة(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ٩٦–١٠١)وكذلك الشأن في صيغ التفضيل، التي تدل في أصلها على المفاضلة بين شيئين، غير أنها قد تُستعمل في مقام الإخبار أو التقرير دون قصد المفاضلة الحقيقية، كما في قولهم: "الله أكبر"، حيث لا يراد عقد مقارنة، بل إفادة التعظيم المطلق، وهو توجيه تفرضه الوظيفة التعبدية والمقام العقدي للخطاب(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٠٢–١٠٧)وفي مقام الترغيب والترهيب، تُستعمل صيغ معينة لتحقيق أثر نفسي في المخاطب، مثل الإكثار من صيغ الوعد والوعيد، أو اختيار أبنية تدل على الثبوت والدوام لتأكيد المعنى في نفس السامع. وهنا يتضح أن الصيغة تتحول إلى أداة تأثير تداولي، تُسخّر لخدمة الغرض التواصلي للخطاب(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٧٦–٢٨١)ويشير أحمد المتوكل إلى أن الوظيفة التواصلية للقول هي التي تحدد في النهاية قيمة البنية اللغوية المختارة، فالمتكلم ينتقي من إمكانات النظام ما يحقق له مقصده في السياق المعين. ومن ثمّ لا يمكن فهم اختيار الصيغة إلا في ضوء الغرض الذي يسعى الخطاب إلى إنجازه، سواء أكان إخباريًا أم إنشائيًا أم تقويميًا(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٤٦–٥٢)وفي الخطاب الإعلامي المعاصر، يتجلى أثر المقام بوضوح في توجيه الصيغ، إذ تُستعمل صيغ معينة لإضفاء طابع التهويل أو التقليل أو الإثارة، تبعًا للوظيفة الإقناعية أو التأثيرية للنص. فتُختار صيغ المبالغة أو التفضيل أو اسم الفاعل الثابت لتحقيق أثر دلالي يتلاءم مع طبيعة الخطاب وغاياته(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٧١–٧٦)ويرى عبد السلام المسدي أن الخطاب ممارسة اجتماعية قبل أن يكون بنية لغوية، وأن فهمه يقتضي استحضار شروط إنتاجه ووظيفته في المجتمع. ومن هذا المنظور، تصبح الصيغة الصرفية جزءًا من استراتيجية تواصلية أوسع، تُستخدم لتوجيه المعنى وبناء الموقف داخل السياق الاجتماعي والثقافي للخطاب(المسدي، ١٩٩١، ص. ٢١٠–٢١٥)وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المقام والوظيفة التواصلية يمثلان عاملين حاسمين في توجيه دلالة الصيغة الصرفية في الاستعمال. فالصيغة، وإن كانت تحمل معنى أصليًا في النظام، لا تؤدي قيمتها الدلالية كاملة إلا داخل مقام تخاطبي محدد، تُسخّر فيه لخدمة غرض تواصلي بعينه. وهذا ما يكشف عن الطابع الدينامي للصيغ الصرفية في الاستعمال التداولي(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٦٥–١٧٠)ومن ثمّ يتضح أن دراسة الصيغة الصرفية في ضوء المقام والوظيفة التواصلية تسهم في تعميق فهمنا لجدلية الثبات والتحول في العربية، إذ تُظهر كيف تحافظ الصيغة على بنيتها الأصلية، في حين تتكيّف دلالتها مع مقتضيات الخطاب. وهو ما يمهّد للانتقال في المبحث التالي إلى دراسة تطبيقية تكشف عن هذه الجدلية في نماذج واقعية من الاستعمال اللغوي(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٨٢–٢٨٦).

المبحث الثالث جدلية الثبات والتحول في الصيغ الصرفية: دراسة تطبيقية

المطلب الأول: صيغ اسم الفاعل واسم المفعول بين الدلالة الأصلية والاستعمال المجازي

تمثل صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول من أكثر الصيغ الصرفية حضورًا في الاستعمال العربي، لما لهما من قدرة على التعبير عن الحدث وعلاقته بالفاعل أو بالمفعول، ولما تنطويان عليه من مرونة دلالية تسمح لهما بأن تنتقلا من معناهما الأصلي في النظام الصرفي إلى معانٍ سياقية

ومجازية يفرضها الاستعمال التداولي. ومن هنا تُعدّ هاتان الصيغتان مجالًا خصبًا لدراسة جدلية الثبات والتحول في الصيغ الصرفية(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١١٠–١١٥)ففي أصل وضعهما الصرفي، يدل اسم الفاعل على من قام بالفعل على جهة الحدوث والتجدد، مثل: "كاتب" و"ضارب"، في حين يدل اسم المفعول على من وقع عليه الفعل، مثل: "مكتوب" و"مضروب". وهذا المعنى الأصلي يمثل الدلالة المركزية التي تقررها القاعدة الصرفية، ويشكّل وجه الثبات في النظام، إذ تظل الصيغة محافظة على هذا الإطار الدلالي العام مهما تنوّعت السياقات(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ٣، ص. ٤٥–٥٠)وقد نصّ الصرفيون على أن اسم الفاعل مشتق من الفعل ليدل على الحدوث، وأنه يعمل عمل فعله بشروط، مما يؤكد ارتباطه الوثيق بالزمن والحدث. غير أن هذا الارتباط لا يمنع من أن يُستعمل أحيانًا للدلالة على الثبوت والدوام، فيتحول من دلالة الفعلية إلى دلالة الوصف، وهو ما يفتح باب التحول التداولي في هذه الصيغة(حسن، د.ت، ج. ٣، ص. ١١٢–١١٨)ومن أبرز مظاهر هذا التحول ما نجده في الاستعمال القرآني، حيث تَرِد صيغ اسم الفاعل في وصف الله تعالى، مثل قوله :﴿وَاللَّهُ غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ﴾، فالصيغة هنا لا تدل على حدث متجدد في الزمن، بل على صفة ثابتة دائمة، اقتضاها المقام العقدي والسياق الدلالي للنص. وهذا الاستعمال يبيّن كيف انتقلت الصيغة من معناها الأصلي إلى معنى الثبوت بفعل المقام(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١١٦–١٢٠)ويؤكد فاضل السامرائي أن اسم الفاعل في مثل هذه السياقات القرآنية يفيد الثبوت إذا دلّ السياق على الدوام، وأن الفرق بينه وبين الصفة المشبهة فرق دلالي دقيق تحكمه طبيعة السياق. فالصيغة في ذاتها تحمل قابلية للحدوث، لكن السياق التداولي قد يوجّهها إلى معنى الثبوت(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٢١–١٢٥)وكذلك الشأن في اسم المفعول، الذي يدل في أصله على من وقع عليه الفعل، غير أنه قد يُستعمل في العربية للدلالة على الصفة الثابتة، أو على معنى مجازي يتجاوز كونه مفعولًا لحدث معيّن، كما في قولهم: "رجلٌ محبوب"، حيث لا يُقصد مجرد وقوع فعل الحب عليه، بل يُراد وصفه بكونه محلًا للمحبة على جهة الثبوت(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج. ٣، ص. ٥١–٥٥)وفي بعض السياقات، يتحول اسم المفعول إلى ما يشبه الصفة المشبهة أو الاسم الجامد، فيفقد علاقته الزمنية بالفعل، ويغدو دالًا على صفة مستقرة، مثل: "معلوم" و"مجهول" و"معدوم"، حيث لا يُستحضر فيها حدث الوقوع بقدر ما يُستحضر معنى الصفة الملازمة(حسن، د.ت، ج. ٣، ص. ١١٩–١٢٣)ويرى أحمد مختار عمر أن هذا التحول من الدلالة الحدثية إلى الدلالة الوصفية يمثل نوعًا من المجاز الدلالي، حيث تنتقل الصيغة من معناها الأصلي إلى معنى آخر أوسع أو أعمّ بفعل الاستعمال. غير أن هذا المجاز يظل قائمًا على أساس من المعنى الأصلي، الذي يشكّل الخلفية الدلالية للصيغة في ذهن المتلقي(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٩٠–٢٩٥)ولا يقتصر هذا الاستعمال المجازي على النصوص الدينية أو التراثية، بل نجده حاضرًا في العربية المعاصرة، حيث تُستعمل صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول في الخطاب الإعلامي والأدبي للدلالة على صفات ثابتة أو حالات عامة، مثل: "المواطن العادي"، و"المشروع المطروح"، و"القرار المنتظر"، حيث لا يُراد الإخبار عن حدث آني بقدر ما يُراد توصيف الحالة أو الموقف(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٩٠–٩٥)ويكشف هذا الاستعمال المعاصر عن استمرار حيوية الصيغ الصرفية وقدرتها على التكيف مع حاجات التعبير، مع احتفاظها بإطارها البنيوي العام. فالصيغة تظل هي هي من حيث البناء، لكن دلالتها تتسع أو تتخصص بحسب المقام والوظيفة التواصلية للخطاب(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٨٠–٨٥)ومن خلال هذا العرض، يتضح أن صيغ اسم الفاعل واسم المفعول تمثلان نموذجًا واضحًا لجدلية الثبات والتحول: فثباتهما يتمثل في محافظتهما على بنيتهما الصرفية ودلالتهما المركزية المرتبطة بالفعل، في حين يتمثل تحولهما في انتقالهما، بفعل السياق والاستعمال، إلى دلالات وصفية أو مجازية قد تبتعد عن المعنى الأصلي للحدوث والوقوع(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٧٠–١٧٥)وبناءً على ذلك، يمكن القول إن دراسة هاتين الصيغتين تكشف عن أن النظام الصرفي العربي ليس نظامًا جامدًا، بل إطارًا مرنًا يسمح بتعدد الدلالات داخل حدود البنية الواحدة، وهو ما يعكس قدرة العربية على الجمع بين الاستقرار البنيوي والتجدد التداولي في آن واحد(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٢٦–١٣٠).

المطلب الثاني: صيغ المبالغة وصيغ التفضيل في الاستعمال المعاصر

تُعدّ صيغ المبالغة وصيغ التفضيل من أبرز الأبنية الصرفية التي تكشف عن مرونة النظام الصرفي العربي وقدرته على التفاعل مع حاجات الاستعمال، إذ تحمل في أصل وضعها دلالات مخصوصة تتصل بالكثرة أو المفاضلة، غير أنها في الاستعمال المعاصر كثيرًا ما تُوجَّه توجيهًا تداوليًا يجعلها تتجاوز معناها الأصلي إلى وظائف دلالية وتواصلية جديدة. ومن ثمّ تمثل هاتان الصيغتان مجالًا خصبًا لرصد جدلية الثبات والتحول في الصيغ الصرفية(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٣١–١٣٦)فصيغ المبالغة، مثل: "فعّال"، و"فعول"، و"مِفعال"، و"فعيل"، و"فَعِل"، وُضعت في أصلها للدلالة على كثرة وقوع الفعل من الفاعل أو شدته، نحو: "غفّار"، و"صبور"، و"مقدام"، و"رحيم"، و"حذِر". وهذه الدلالة تمثل المعنى المركزي للصيغة في النظام الصرفي، وتُعدّ وجهًا من وجوه ثباتها البنيوي(حسن، د.ت، ج. ٣، ص. ١٢٤–١٣٠).غير أن الاستعمال العربي، قديمه وحديثه، يكشف عن أن هذه الصيغ لا تُستعمل دائمًا لإفادة الكثرة الحقيقية، بل قد تُنزّل منزلة الوصف العادي، فتفقد عنصر المبالغة

الصرفية، وتغدو أقرب إلى الصفات الثابتة، كما في قولنا في الاستعمال المعاصر: "رجلٌ كريم" أو "امرأةٌ صبور"، حيث لا يُقصد غالبًا إفادة المبالغة بالمعنى الصرفي الدقيق، بل مجرد الاتصاف بالصفة(حسن، د.ت، ج. ٣، ص. ١٣١–١٣٥)ويؤكد فاضل السامرائي أن كثيرًا من صيغ المبالغة في الاستعمال القرآني والعربي خرجت عن إفادة الكثرة إلى إفادة الثبوت والدوام، لا سيما في صفات الله تعالى، مثل: "غفور"، و"رحيم"، و"توّاب"، حيث لا يراد بها كثرة الوقوع في الزمن، بل الدلالة على الصفة الدائمة، وهو توجيه دلالي يفرضه المقام العقدي والسياق العام للنص(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٣٧–١٤٣)وفي الاستعمال المعاصر، تتعزز هذه الظاهرة، إذ تُستعمل صيغ المبالغة في الخطاب الإعلامي والأدبي بوصفها أدوات للتقويم والانفعال أكثر من كونها دالة على الكثرة الحقيقية، مثل: "إنجازٌ عظيم"، و"حدثٌ جلل"، و"شخصيةٌ مؤثرة"، حيث تتحول الصيغة إلى أداة تأثير تداولي تخدم غرض الإقناع أو الإثارة(العمري، ٢٠٠٥، ص. ٩٦–١٠٢)أما صيغ التفضيل، وعلى رأسها صيغة "أفعل"، فقد وُضعت في أصلها للدلالة على اشتراك شيئين في صفة وزيادة أحدهما فيها على الآخر، نحو: "أكبر"، و"أجمل"، و"أعلم". وهذه الدلالة تمثل المعنى الأصلي الثابت للصيغة في النظام الصرفي(حسن، د.ت، ج. ٣، ص. ١٨٠–١٨٥)غير أن الاستعمال العربي يكشف عن أن هذه الصيغة كثيرًا ما تُستعمل خارج إطار المفاضلة الحقيقية، فتؤدي وظائف دلالية أخرى، كالتعظيم أو التحقير أو مجرد الوصف، كما في قولنا: "الله أكبر"، حيث لا يُراد عقد مقارنة، بل إفادة التعظيم المطلق، أو في الاستعمال المعاصر: "هذا هو الحلّ الأفضل"، حيث قد لا يكون هناك طرف آخر حاضر في الذهن للمفاضلة، بل يُقصد تقوية الحكم وتأكيده(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٤٤–١٤٨)ويذهب تمام حسان إلى أن هذا الاستعمال يُعدّ توجيهًا تداوليًا للصيغة، تتحول فيه من دلالة المفاضلة إلى دلالة تقويمية، تفرضها الوظيفة التواصلية للخطاب. فالمتكلم لا يقصد دائمًا المفاضلة المنطقية، بل قد يقصد التأثير في المخاطب أو ترسيخ موقف معين، فتغدو الصيغة أداة بلاغية أكثر منها بنية صرفية محضة(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٧٦–١٨١)وفي الخطاب الإعلامي والإعلاني المعاصر، تتكثف هذه الظاهرة، إذ تُستعمل صيغ التفضيل على نحو واسع لإقناع المتلقي، مثل: "أفضل عرض"، و"أسرع خدمة"، و"أقوى أداء"، حيث تتحول الصيغة إلى وسيلة إقناعية تقوم على المبالغة والتقويم، لا على المفاضلة الحقيقية القابلة للقياس(المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٨٦–٩٢)ويرى أحمد مختار عمر أن هذا اللون من الاستعمال يمثل انتقالًا من الدلالة المعجمية إلى الدلالة التداولية، حيث تُستثمر إمكانات الصيغة في خدمة مقاصد الخطاب، فينشأ عن ذلك معنى جديد يتحدد بالسياق أكثر مما يتحدد بالبنية(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٢٩٦–٣٠١)ويكشف هذا كله عن أن صيغ المبالغة وصيغ التفضيل في الاستعمال المعاصر تمثل نموذجًا واضحًا لتحول الدلالة الصرفية تحت تأثير السياق والمقام والوظيفة التواصلية. فهي تحافظ على بنيتها الصرفية الثابتة، لكنها تنفتح دلاليًا على معانٍ توسعية وتقويمية تتجاوز معناها الأصلي(العمري، ٢٠٠٥، ص. ١٠٣–١٠٨)وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هاتين الصيغتين تجسدان بوضوح جدلية الثبات والتحول في النظام الصرفي العربي: فثباتهما يتمثل في استقرار أبنيتهما ومعانيهما المركزية في النظام، في حين يتمثل تحولهما في توجيه هذه المعاني توجيهًا تداوليًا يخدم أغراض الخطاب المعاصر، وهو ما يعكس حيوية العربية وقدرتها على التكيّف مع أنماط التعبير الجديدة(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٤٩–١٥٢).

المطلب الثالث: شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والنصوص الحديثة

إذا كانت المباحث السابقة قد أبرزت من خلال التحليل النظري والتطبيقي مظاهر الثبات والتحول في بعض الصيغ الصرفية، فإن الوقوف عند شواهد نصية متنوعة من القرآن الكريم والحديث النبوي والنصوص العربية الحديثة يتيح اختبار هذه النتائج في مدونة لغوية تمثل أعلى درجات الفصاحة والبيان من جهة، وحيوية الاستعمال المعاصر من جهة أخرى. فهذه النصوص تكشف بجلاء عن كيفية تفاعل الصيغة الصرفية مع السياق والمقام، وعن قدرتها على الجمع بين الدلالة الأصلية والتحول التداولي(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٥٣–١٥٨)ففي القرآن الكريم، نجد استعمال صيغ اسم الفاعل واسم المفعول على نحو يبرز هذا التفاعل الدلالي، كما في قوله تعالى :﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، حيث جاءت صيغة "غفور" و"رحيم" للدلالة على الثبوت والدوام، لا على مجرد الحدوث أو الكثرة الزمنية، وهو توجيه تفرضه طبيعة السياق العقدي الذي يقتضي تقرير الصفات الإلهية على جهة الديمومة. فالصيغة هنا تحافظ على بنيتها، لكنها تُوجَّه دلاليًا لتؤدي معنى يتجاوز الدلالة الصرفية الأولية(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٥٩–١٦٤)وكذلك في قوله تعالى :﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾، حيث جاءت صيغة "سريع" لتفيد الثبوت والدوام في سرعة العقاب، لا مجرد الإخبار عن سرعة في حادثة معينة. وهذا الاستعمال يبرز كيف تُسخّر الصيغة في السياق القرآني لتحقيق أثر دلالي يتناسب مع مقام الوعيد والتحذير(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٦٥–١٦٩)وفي موضع آخر، يُستعمل الماضي للدلالة على المستقبل تحقيقًا لوقوعه، كما في قوله تعالى :﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، حيث خرج الفعل الماضي عن دلالته الزمنية الأصلية إلى معنى الاستقبال المؤكد، وهو توجيه تداولي تفرضه بلاغة الخطاب القرآني ومقتضيات المقام(عبد التواب، ١٩٩٧، ص. ٢٠٥–٢١٠)أما في الحديث النبوي الشريف، فتبرز هذه

الظاهرة كذلك، كما في قوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، حيث جاءت صيغة اسم الفاعل "سالم" ضمنيًا في "من سلم" لتفيد الثبوت والاستقرار، لا مجرد وقوع السلامة في لحظة عابرة، إذ يُراد تعريف المسلم بصفة دائمة ملازمة له. فالصيغة هنا تؤدي وظيفة تعريفية تقويمية في مقام التوجيه الخلقي(ابن حجر العسقلاني، ١٩٨٦، ج. ١، ص. ٥٤–٥٦)وكذلك في قوله ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلّمه»، حيث استُعملت صيغة التفضيل "خيركم" لا لإفادة مفاضلة حسابية بين أفراد، بل لتقويم سلوك معين والحث عليه، وهو توجيه تفرضه الوظيفة التربوية للخطاب النبوي(النووي، ١٩٩٤، ج. ١٦، ص. ٩٨–١٠٠)وفي النصوص العربية الحديثة، ولا سيما في الخطاب الإعلامي، تتجلى هذه الظواهر بوضوح، إذ تُستعمل صيغ المبالغة والتفضيل واسم الفاعل لأداء وظائف إقناعية وتأثيرية، مثل قولهم: "إنجازٌ تاريخي"، و"نجاحٌ باهر"، و"أفضل الحلول"، حيث لا يُقصد دائمًا المعنى الصرفي الدقيق للكثرة أو المفاضلة، بل يُقصد تعزيز القيمة الدلالية للخبر وإحداث أثر نفسي في المتلقي(العمري، ٢٠٠٥، ص. ١٠٩–١١٤)وفي الأدب الحديث، نجد استعمال صيغ اسم الفاعل واسم المفعول للدلالة على حالات نفسية أو أوصاف ثابتة، مثل: "إنسانٌ حائر"، و"قلبٌ مكسور"، حيث تتحول الصيغة إلى أداة تصويرية تعبّر عن حالة شعورية، لا عن حدث مرتبط بزمن معين. وهذا الاستعمال يكشف عن الطاقة التعبيرية للصيغة في الخطاب الأدبي(ضيف، ١٩٩٦، ص. ٢١٢–٢١٨)ويشير أحمد مختار عمر إلى أن مثل هذه الاستعمالات المعاصرة تمثل امتدادًا طبيعيًا لقدرة العربية على توظيف صيغها الصرفية في خدمة أغراض دلالية جديدة، وأنها لا تُعدّ خروجًا عن النظام، بل توسيعًا لإمكاناته في ضوء حاجات الاستعمال(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٣٠٢–٣٠٧)ومن خلال هذه الشواهد المتنوعة، يتضح أن الصيغة الصرفية في العربية تحافظ على بنيتها ومعناها المركزي في النظام، لكنها في الاستعمال الفعلي تنفتح على دلالات سياقية وتداولية يفرضها المقام والوظيفة التواصلية للخطاب. وهذا ما يجسّد بوضوح جدلية الثبات والتحول التي يقوم عليها هذا البحث(حسان، ١٩٩٤، ص. ١٨١–١٨٦).وبناءً على ذلك، تؤكد هذه الشواهد أن فهم الصيغة الصرفية لا يكتمل بالرجوع إلى القاعدة وحدها، ولا بالاكتفاء بتحليل السياق بمعزل عن البنية، بل لا بد من الجمع بين الأمرين، لرصد كيف تتفاعل الصيغة مع السياق لتنتج المعنى في النصوص العربية على اختلاف عصورها وأنماطها(السامرائي، ٢٠٠٧، ص. ١٧٠–١٧٤).

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الصيغة الصرفية في العربية تمثّل عنصرًا محوريًا في بناء المعنى، إذ تقوم على تفاعل دائم بين ما هو ثابت في النظام الصرفي، وما هو متحوّل في الاستعمال التداولي. فقد بيّنت الدراسة أن الصيغة، على الرغم من تقعيدها في الدرس اللغوي العربي وربطها بمعانٍ أصلية محددة، تظل بنية مرنة قادرة على التكيّف مع مقتضيات السياق والمقام والوظيفة التواصلية.وقد أظهرت المباحث النظرية أن القدماء نظروا إلى الصيغة بوصفها قالبًا بنيويًا ذا دلالة أصلية، يقوم على القياس والسماع، بما يضمن ثبات النظام الصرفي وانتظامه. في حين أبرزت المقاربة التداولية الحديثة أن دلالة الصيغة لا تكتمل إلا في الاستعمال، حيث تتدخل عوامل السياق والقصدية لتوجيه معناها وتوسيع وظائفها.أما الدراسة التطبيقية، فقد كشفت من خلال صيغ اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والتفضيل، ومن خلال الشواهد القرآنية والحديثية والمعاصرة، أن الصيغة كثيرًا ما تنتقل من معناها الأصلي إلى دلالات وصفية أو تقويمية أو مجازية، دون أن تفقد بنيتها الصرفية، وهو ما يجسّد بوضوح جدلية الثبات والتحول في النظام الصرفي العربي.

أهم النتائج:

١. الصيغة الصرفية في العربية بنية دلالية ثابتة في النظام، لكنها مرنة في الاستعمال التداولي.
٢. المعنى الأصلي للصيغة يشكّل خلفية دلالية حاضرة، حتى في حال التحول السياقي أو المجازي.
٣. السياق والمقام والوظيفة التواصلية عوامل حاسمة في توجيه دلالة الصيغة.
٤. الاستعمال القرآني والنبوي يمثّل أنموذجًا رفيعًا لتوظيف الصيغ في خدمة المقاصد الدلالية والبلاغية.
٥. الاستعمال المعاصر يكشف عن استمرار حيوية الصيغ وقدرتها على التكيّف مع حاجات الخطاب الحديث.
٦. لا يمكن فهم الصيغة الصرفية فهمًا دقيقًا إلا بمقاربة تكاملية تجمع بين التحليل البنيوي والتحليل التداولي.

قائمة المصادر والمراجع:

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان .(1952) .الخصائص (محمد علي النجار، تحقيق). القاهرة: دار الهدى.
٢. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .(1986) .فتح الباري بشرح صحيح البخاري .القاهرة: دار الريان.
٣. ابن يعيش، موفق الدين .(2001) .شرح المفصل .بيروت: دار الكتب العلمية.

٤. أنيس، إبراهيم .(1975) .من أسرار اللغة .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٥. الجرجاني، عبد القاهر .(1984) .دلائل الإعجاز (محمود شاكر، تحقيق). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٦. الحسن، عباس. (د.ت) .النحو الوافي .القاهرة: دار المعارف.
٧. حسان، تمام .(1994) .اللغة العربية معناها ومبناها .القاهرة: عالم الكتب.
٨. السامرائي، فاضل صالح .(2007) .معاني الأبنية في العربية .عمّان: دار الفكر.
٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .(1998) .المزهر في علوم اللغة وأنواعها .بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠.ضيف، شوقي .(1996) .الفن ومذاهبه في النثر العربي .القاهرة: دار المعارف.
١١.عبد التواب، رمضان .(1997) .المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي .القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٢.العمري، محمد .(2005) .التداوليات والخطاب .الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
١٣.عمر، أحمد مختار .(2003) .علم الدلالة .القاهرة: عالم الكتب.
١٤.المتوكل، أحمد .(2010) .التداولية اليوم: دراسة في التداوليات المعرفية .الدار البيضاء: دار توبقال.
١٥.المسدي، عبد السلام .(1991) .اللسانيات وأسسها المعرفية .تونس: دار سراس.
١٦.بشر، كمال .(1999) .علم اللغة العام: الأصوات .القاهرة: دار غريب.
١٧.سيبويه، أبو بشر عمرو .(1988) .الكتاب (عبد السلام هارون، تحقيق). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٨.النووي، يحيى بن شرف .(1994) .شرح صحيح مسلم .بيروت: دار إحياء التراث العربي.